

الأحرار

٨١/١٩

## نـسـات

النفاق .. أنواع ودرجات .. نوع خفيف الظل يدل على ذكاء صاحبه وفطنته ولو أنه ((برفسه نفاق )) ! آخر ، والعياذ بالله تغيل الظل يدل على غباء صاحبه!

● وقد قرأت مقالا من النوع الآخر ((لأحدهم )) يعلم القارئ بصفة عامة .. والدكتور حلمي مراد بصفة خاصة ! الفرق بين الحق والذوق !

● قال - لا فض فوه - إن اقامة دعوى من الدكتور حلمي مراد على رئيس الجمهورية إنما هي ممارسة لحقوقه الدستورية والقانونية التي لا يمكن أن تكون موضع نزاع ، الا ((اننا )) نرى أنها ممارسة لا تتفق مع التوقيع العام لشعب مصر !

● ولم يوضح لنا ما المقصود من ((اننا )) هذه ، وهل هي لتفخيمه ! أم أن المقصود بها شعب مصر !! فان كانت الأولى فقد حانه الصواب .. وإن كانت الثانية فما هي الصفة التي يدعى بها مثل هذا الادعاء !

● والأمر المقطوع به أن مجرد اقامة هذه الدعوى والسير فيها للنهاية هي أكبر دليل على على سعادة القانون في هذا البلد الذي يقف أمامه الجميع متتساوين حكامًا ومحكمين !!

● والقانون ... هو القانون .. هذا التوقيع - يا أهل التوقيع ! - فهو شيء آخر .. وما يراه أحد هم ذوقا قد يراه البعض - وبحق - نفاقا .. بل نفاقا مكشوفا تغيل الظل يدل على غباء صاحبه !! .

سعد الغنام

## الحق شيء والذوق شيء آخر

نشرت احدى صحف المعارضة في الفترة الأخيرة أنباء عن دعوى اقامها الدكتور حلمي مراد ضد رئيس الجمهورية . وتابعت - على صفحتها الأولى . أخبار هذه الدعوى ، والتاريخ المحدد لنظرها ، وواجيلها ، وأسماء المحامين الذين سجلوا انفسهم للدفاع عن المدعى ، وعددتهم وهو الخ . ومجرد نشر هذه الاخبار يؤكد في حد ذاته ان سيادة القانون قد أصبحت حقيقة واقعة في مصر يستطيع في ظلها - وفي حمايتها - أي مواطن ان يختصم اي مستول امام القضاء ، ايا كان قدو هذا المسؤول »

ومن هذا المفهوم تكون دعوى الدكتور حلمي مراد في حد ذاتها محسوبة للرئيس وليس عليه «

فالدكتور حلمي مراد يعلم أكثر من غيره انه قد مفت فتره - مشابها جميما - لم يكن يجرؤ فيها احد ان يفتح ولو بمحضر الكلمات ، او حتى يشاع عنه ، انه على خصومة مع العاكم ، تاهيك من نقل هذه الخصومة الى مساحات القضاء ، والنشر منها ومع ان اقامة الدكتور حلمي مراد للدعوى ضد رئيس الجمهورية هي ممارسة لحقوقه الدستورية والقانونية التي لا يمكن ان ينزعها فيها احد ، الا اننا نرى أنها ممارسة لا تتفق مع الذوق العام لشعب مصر . ولا حتى في اعرق الدول الديمقراطية وادها تمسكا بالحقوق الدستورية .

وشعبنا المصري كان على مصره ، ولا يزال ، أكثر اوهاماً وحساسية للذوق العام من شعوب أخرى ، فهو مثلا يصف الابن بالعقوق اذا خاصم احد ابويه امام القضاء حتى ولو كان للابن حق ثابت جار عليه الابوان او طمعا فيه ، مع ان حق التقاضي بين الاباء والاباء بكله القانون »

ويستطيع الرئيس أنور السادات ان يقول بحق امام العالم اجمع انه حاكم ديمقراطي يخاصم امام القضاء ، وتنشر الصحف أخبار هذه الخصومة وأسماء المحامين فيما ، في حماية دولة الامن والامان التي اقامها ، حتى وان كان الشعب يعلم بحده المرهف ان هذه الدعوى هي مظاهرة قبل ان تكون اي شيء آخر ، وأن التوقيع المسما في مصر يرفضها »

احمد طلت

## جريدة الأحرار

## رو على : الحق شيء والذوق شيء آخر

مؤسسات دستورية في الدول الديمقراطية ..  
ونذكر الكاتب بما قاله سيدنا عمر بن الخطاب لامرأة جاءت تناقشه في احد الامور .. قال عمر :  
« اخطأ عمر واصابت امراة » ..  
دابطة الاعلام بالازهر  
عبد الناصر سلامة  
محمد وعدان  
فكري الفقى

ترفض ما جاء، بمقالة احمد طلت في الأسبوع الماضي « بالاحرار » تحت عنوان « الحق شيء والذوق شيء آخر » . فقد قام سيادته باستفتا خاص انتهى فيه الى ان التوقيع العام في مصر يرفض امثال الدعوى المقدمة من الدكتور حلمي مراد على رئيس الجمهورية .. ان الدستور ينص على الديمقراطية والحياة النيابية .. تبع كل فرد ان يقول للحاكم .. لا .. دون ان يتهمه احد بقلة الذوق .. والا لما الداعي لوجود